

المقاربة الانثروبولوجية السياسية لصانعي القرار الصيني

The political anthropological approach of Chinese decision-makers

عبد القادر بولال*، جامعة الجزائر 3 السلطان إبراهيم شيبوط، bilalboullal@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/10/13 تاريخ القبول: 2025/11/16 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

إن عملية صنع القرار هي اختيار البديل الأنسب من بين عدة خيارات لمعالجة قضية معينة أو إيجاد حلول مناسبة لها، وتشارك فيها هيئات وأفراد تختلف طبيعتها حسب النظام السياسي للدولة. في الصين القديمة وبتفسير المقاربة الانثروبولوجية لسياسة نظام الحكم، فقد إتسمت عملية اتخاذ القرار بالمركزية الشديدة، حيث كان القرار بيد الإمبراطور أو دائرة ضيقة من المسؤولين المقربين، يُتخذ خلف أبواب موصدة ومن وراء أسوار عالية (المدينة المحرمة)، وكانت الثقافة الصينية تميل إلى الانغلاق وعدم قبول الثقافات الوافدة إلا بعد «تصيينها»، أي تكييفها مع الخصوصية الصينية. وبعد وفاة ماوتسي تونغ عام 1976، دخلت الصين مرحلة مضطربة تميزت بالآزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى والقفزة الكبرى إلى الأمام. غير أن المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي عام 1978 مثل نقطة تحول تاريخية، إذ تبنت سياسة الإصلاح والانفتاح تحت شعار «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية»، ما جعل عملية صنع القرار أكثر مرونة وانفتاحًا على المتغيرات الدولية مع الحفاظ على الهوية الوطنية وأطلقوا ما يسمى ببرنامج التحديثات الأربعة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، الانثروبولوجيا، السياسية، الصيني، الاشتراكية.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

The decision-making process involves selecting the most appropriate alternative from among several options to address a particular issue or find appropriate solutions. Various bodies and individuals participate in this process, depending on the country's political system. In ancient China, according to an anthropological approach to the politics of governance, the decision-making process was highly centralized, with decisions being made by the emperor or a small circle of close officials behind closed doors and high walls (the Forbidden City). Chinese culture tended toward isolationism and the refusal to accept foreign cultures until they had been "Sinicized," that is, adapted to Chinese specificities. After the death of Mao Zedong in 1976, China entered a turbulent period marked by the political, economic, and social crises resulting from the Great Proletarian Cultural Revolution and the Great Leap Forward. However, the Twelfth Congress of the Communist Party in 1978 marked a historical turning point, adopting the policy of reform and opening up under the slogan "Socialism with Chinese Characteristics." This made the decision-making process more flexible and open to international changes while preserving national identity. This led to the launch of the so-called Four Modernization Program.

Keywords: culture, anthropology, politics, Chinese, socialism.

مقدمة:

يرتبط اقتراب الانثروبولوجيا بصنع السياسات المحلية داخل الدولة و سياسات الدول تجاه بيئتها الخارجية أو من خلال فهمها العميق للبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات، إذ تساعد في تحليل القيم والعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تؤثر على تفاعل الأفراد والجماعات مع السياسات العامة. كما تمكن صانعي القرار من تصميم سياسات أكثر واقعية وفعالية تراعي الخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والانسجام الداخلي. وبالتالي، فإن إدماج الرؤية الأنثروبولوجية في عملية صنع القرار السياسي يجعل السياسة أكثر إنسانية وشمولاً، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة والتواصل الفعال بين الدولة ومواطنيها ومنه يطرح الاشكال التالي: الى أي مدى يمكن تفسير الظواهر في المجتمع الصيني بالمقاربة الانثروبولوجية.

الفرضية العامة:

تُسهّم المقاربة الأنثروبولوجية في تفسير وفهم العديد من الظواهر الاجتماعية والثقافية في المجتمع الصيني، لما توفره من أدوات تحليلية تساعد على الكشف عن البنى الرمزية والقيمية التي تشكل سلوك الأفراد والجماعات داخل هذا المجتمع.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى:

تمكّن المقاربة الأنثروبولوجية من تحليل استمرارية القيم والمعتقدات التقليدية—وخاصة الكونفوشيوسية— داخل المجتمع الصيني، رغم مظاهر التحديث والعولمة.

الفرضية الثانية:

التنوع القومي والإثني في الصين يمثل عاملاً أساسياً لفهم الظواهر الاجتماعية، وهو ما يجعل المقاربة الأنثروبولوجية أداة فعالة لتفسير اختلاف الممارسات والعادات بين المجموعات السكانية المختلفة.

الفرضية الثالثة:

تتأثر السياسات العامة في الصين بالبنية الثقافية والاجتماعية، مما يجعل دراسة هذه العلاقة من منظور أنثروبولوجي ضرورية لفهم ديناميكية السلطة والمجتمع.

الفرضية الرابعة:

التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن سياسة الإصلاح والانفتاح يمكن فهمها من خلال تحليل أنماط التفاعل بين الثقافة المحلية والمنظومة القيمية الحديثة.

الفرضية الخامسة:

المقاربة الأنثروبولوجية تكشف عن كيفية تفاعل المجتمع الصيني مع مظاهر العولمة دون فقدان هويته الثقافية الخاصة.

يقصد بالأنثروبولوجيا السياسية دراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع، بما في ذلك تركيبته العرقية ومدى تماسكه الاجتماعي، إضافة إلى منظومته القيمية والمعتقدات السائدة التي تحدد توجهاته الحضارية، ويتكون المجتمع الصيني من 56 قومية، تشكل قومية الهان (Hans) الغالبية بنسبة تقارب 93%، بينما تتوزع النسبة المتبقية (7%) على جماعات إثنية متعددة مثل التبتيين، المانشوس، الويغور، والزوانغ، مما أضفى على الصين طابعاً متعدد الأعراق والثقافات وأدى أحياناً إلى بروز تناقضات إقليمية وثقافية حيث تعد قومية الهان الأكثر تأثيراً في التاريخ الصيني، إذ يعود وجودها في شمال الصين إلى أكثر من أربعة آلاف عام، وتمتاز بوحدة ثقافية

وحضارية جعلتها تشكل الأغلبية في 28 من أصل 30 مقاطعة صينية، باستثناء إقليمي التبت وشينجيانغ. وبلغ عدد أفراد قومية الزوانغ حوالي 15.8 مليون نسمة، في حين يقدر عدد الويغور بـ 7.2 ملايين، والتبتيين بنحو 6 ملايين نسمة، ولهذا تُعرف الصين بأنها "جمهورية اشتراكية موحدة متعددة القوميات".

ورغم التنوع الكبير، لم تشهد الصين نزاعات داخلية حادة كالتي عرفتها دول مثل الهند أو الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا سابقاً، وذلك بفضل التماسك التاريخي والاعتزاز القومي الذي يميز المجتمع الصيني. رغم بروز بعض النزعات الانفصالية في مناطق مثل التبت وشينجيانغ ذات الأغلبية المسلمة. أما دينياً، فيغلب على الصينيين الكونفوشيوسية، إلى جانب أقليات مسلمة ومسيحية وهندية حوالي 15.8 بنحو 6 ملايين نسمة، ولهذا تُعرف بتمازج الأعراق المختلفة التي تشكل المجتمع الصيني عبر التاريخ في إطار حضاري موحد، جسّدته "مملكة الوسط الكبرى" التي بسطت نفوذها على جزء واسع من قارة آسيا لقرون طويلة. وقد كان الصينيون ينظرون إلى حضارتهم باعتبارها "مركز العالم" وإحدى أعرق الحضارات الإنسانية التي قدّمت للبشرية إسهامات واختراعات ما تزال آثارها قائمة إلى اليوم. هذا الإرث الحضاري العريق يُعدّ من أبرز العوامل التي أسهمت في تشكيل مواقف الصين وطموحاتها للاضطلاع بدور عالمي يتناسب مع مكانتها الثقافية والتاريخية (بولال، 2024، ص 154)

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن اعتبارها متغيرات داخلية تؤثر في البيئة القرارية لصانع القرار الصيني، إذ ينعكس مستوى القوة والإمكانات المتاحة على التوجهات العامة للسياسة الخارجية، سواء في تحديد الأهداف أو في صياغة المخرجات، بما يتوافق مع إدراك القادة الصينيين لموقع بلادهم ولدورها المحتمل في النظام الدولي.

وفي ضوء تلك المتغيرات، تبلورت مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية الصينية التي تُعبّر عنها الدوائر الرسمية من خلال جملة من الأسس، أبرزها:

-احترام السيادة الوطنية ووحدة الأراضي.

-عدم الاعتداء.

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

-التعايش السلمي.

-المساواة في العلاقات الدولية.

كما تولي الصين أهمية خاصة لتعزيز التضامن مع الدول النامية، وتقوية روابط الصداقة وحسن الجوار مع محيطها الإقليمي، باعتباره ركيزة أساسية في سياستها الخارجية. وتسعى كذلك إلى ترسيخ الاستقرار الدولي، والمساهمة في بناء نظام عالمي سياسي واقتصادي أكثر عدلاً وتوازناً.

إلى جانب دعم العدالة الدولية، والحفاظ على السلم العالمي وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وقد حدّدت الوثيقة التي صاغها الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين المبادئ الأساسية التي توجه السياسة الخارجية الصينية في عالم متحوّل، من أبرزها:

- مراقبة التطورات الدولية بثبات واتزان.
- التمسك بالموقع الدولي للصين وتأكيد مبدأ السيادة الوطنية والمصالح القومية داخل حدودها.
- التحلّي بهدوء ردّ الفعل.
- إخفاء القدرات الحقيقية.
- كسب الوقت وتعزيز الجاهزية المستقبلية.

كما تُعدّ متغيرات البيئة الداخلية في الصين من أبرز العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار، إذ تحدد إلى حدٍ كبير التوجهات العامة للدولة وأولوياتها الاستراتيجية. ويعمل صانع القرار الصيني وفق مجموعة من الأهداف الرئيسة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

الهدف الأول: تعزيز التنمية الاقتصادية والتحديث الشامل، إذ جعلت الصين منذ تبني برنامج الإصلاح والانفتاح الاقتصادي التنمية محورًا أساسيًا لسياستها الخارجية، واعتبرتها وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي ومكانة دولية مؤثرة، وهو ما سببرز بوضوح في المرحلة اللاحقة من تطورها.

الهدف الثاني: تطوير القدرات العسكرية بما يضمن الحفاظ على السيادة الوطنية والاستقلال، حيث ساهم النمو الاقتصادي في تمويل عملية تحديث المؤسسة العسكرية وتسريعها، خاصة في ظل التوترات الإقليمية.

الهدف الثالث: تدعيم المكانة القومية عبر تحسين العلاقات الخارجية، فقد عملت الصين على توسيع شبكة علاقاتها الدبلوماسية مع مختلف الدول، بما في ذلك الدول الأوروبية والشرق أوسطية، في إطار سياسة خارجية براغماتية ومتوازنة.

الهدف الرابع: انتاج سياسة "الباب المفتوح" من أجل تعزيز موقعها كفاعل أساسي في الاقتصاد العالمي، وهو ما انعكس في ارتفاع حجم المبادلات التجارية وتزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية. أما فيما يتعلق بمؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الصينية، فتُعرّف عملية صنع القرار بأنها اختيار بين مجموعة من البدائل لمعالجة قضية معينة أو إيجاد حلول مناسبة لها، وتُمارس هذه العملية من قبل مجموعة من الأشخاص أو الهيئات الرسمية، وتتسع دائرتها وفق طبيعة النظام السياسي القائم (عبد الحي و اخرون، 2002).

وقد عرفت الصين تاريخياً ما يُعرف بالقوى "التقليدية" صانعة القرار، إذ تميّزت بخصوصية حضارية وانغلاق نسبي جعلها تميل إلى "تصيين" الثقافات الوافدة قبل استيعابها. وكان القرار يُتخذ غالباً من قبل الإمبراطور أو مجموعة محدودة من النخبة، في إطار مغلق خلف أسوار "المدينة المحرمة".

غير أنّ مرحلة ما بعد رحيل ماوتسي تونغ سنة 1976 مثّلت نقطة تحول كبرى، إذ خرجت الصين من فترة طويلة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أبرزها "الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى" (1965-1975) ومرحلة "القفزة الكبرى إلى الأمام". ومع انعقاد المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي عام 1978، أُطلقت سياسة الإصلاح والانفتاح، وتبنّت القيادة شعار "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، مما شكّل تحولاً جوهرياً في بنية النظام السياسي وآليات صنع القرار، وفتح الباب أمام نهضة اقتصادية ودبلوماسية جديدة (C. Scott, 1998)، وعلى الرغم من الإصلاحات السياسية التي شهدتها الصين منذ أواخر السبعينيات، فإن طبيعة اتخاذ القرار ظلت تتسم بدرجة عالية من الفردية، وظلت خاضعة لهيمنة رجل الصين القوي آنذاك دينغ شياوبينغ، الذي استعاد مكانته السياسية بعد أن جُرد من مناصبه القيادية في الحزب والدولة ثلاث مرات بسبب آرائه الجريئة ونظريته الشهيرة:

«لا يهم لون القط، سواء كان أبيض أم أسود، المهم أن يصطاد الفئران.....»

في إشارة إلى براغماتيته في إدارة الاقتصاد والسياسة. وقد جسّد قراره الانفرادي بتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة عام 1978 مثلاً واضحاً على استمرار مركزية القرار رغم الجدل الذي أثاره ذلك داخل الحزب والجيش، في قراءة إثنية للسلطة كخبرة مجسّدة ورمزية، مفيدة لفهم الكاريزما والطقوس السياسية في إطار كلاسيكي لتحليل نفوذ دينغ ككاريزما مؤسّسة تتجاوز المنصب الرسمي الخاص به بناء على تفسير ماكس فيبر (M.Glassman, 1989).

ورغم أن أعلى منصب حكومي تقلّده دينغ كان نائب رئيس الوزراء، فإن نفوذه الحقيقي لم ينبع من موقعه الرسمي، بل من كاريزمته الشخصية، وتاريخه النضالي، وترؤسه اللجنة العسكرية المركزية التي تمثل أحد أقوى مراكز القوة في النظام الصيني. وقد مكّنه ذلك من الاحتفاظ بتأثيره السياسي حتى بعد انسحابه الشكلي من المشهد العام، كما تمكن دينغ من إزاحة جيل الحرس القديم داخل الحزب، وأعاد هيكلة الجيش من خلال دفعه نحو الاحتراف والتحديث، وإبعاده عن التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية، بعدما أصبح نفوذه المتزايد مصدر قلق للدولة والحزب معاً. وبفضل نفوذه، أشرف على اختيار قيادة جديدة للدولة والحزب لفترتين متتاليتين. فاختر جيانغ زيمين أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة، ثم هوجيتاو خلقاً له، وكلاهما لم يكن ذا خلفية عسكرية أو خبرة واسعة في العلاقات الدولية.

جاءت هذه التغييرات في ظل ظروف سياسية حساسة أعقبت أحداث ميدان تيان أنمين عام 1989، حين واجهت الصين حركة احتجاجية طلابية غير مسبوقة، انتهت بإطاحة الحزب بأمينه العام جاوزيانغ ووضعه تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام 2005، بعد أن أبدى تعاطفًا مع المتظاهرين، في سابقة تاريخية داخل الأحزاب الشيوعية (J. Perry, & Selden, 2010)

القيادة الجماعية "اللجنة الدائمة للمكتب السياسي"

على الرغم من أن جيانغ زيمين استعاد للمرة الأولى منذ وفاة ماوتسي تونغ السيطرة على المناصب الثلاثة الأعلى في الدولة رئاسة الحزب، ورئاسة الدولة، ورئاسة اللجنة العسكرية المركزية، فإن عملية صنع القرار شهدت تحولاً جوهرياً، إذ انتقلت من هيمنة الفرد إلى نمط القيادة الجماعية التي تمارسها اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب، والمكوّنة آنذاك من تسعة أعضاء (قبل أن تُخفض إلى سبعة أعضاء في المؤتمر العام الثامن عشر للحزب في نوفمبر/تشرين الثاني 2012). ومع ذلك، ظلت عملية اتخاذ القرارات تتسم بالمركزية والطابع الذكوري، حيث لم تتمكن أي امرأة منذ تأسيس اللجنة من دخول دائرتها الضيقة.

وبعد عقود من اعتماد مبدأ "القيادة الجماعية"، عاد الجدل في الأوساط الأكاديمية والاجتماعية الصينية حول الحاجة إلى قيادة كاريزمية تمتلك صلاحيات أوسع، على غرار فلاديمير بوتين في روسيا ورجب طيب أردوغان في تركيا. غير أن توافر الصفات القيادية والنفوذ والشعبية لم يكن كافياً لخلق نموذج مماثل في الصين، ما يدل على أن البيئة السياسية لم تنضج بعد لتبني هذا النمط من الحكم، وأن المزاج السياسي الصيني لا يزال يميل إلى الحفاظ على خيار القيادة الجماعية.

أما المؤتمر العام الخامس عشر للحزب عام 1997، فقد شهد سلسلة من الإصلاحات الجذرية على المستويين الاقتصادي والسياسي. فقد تم التنازل جزئياً عن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج لصالح المجتمع، وفتح الباب أمام الملكية الخاصة للأفراد، مع تقليص دور الدولة في نظام الضمان الاجتماعي. كما شهدت السياسة الخارجية للحزب انفتاحاً جديداً على الأحزاب الحاكمة في الدول غير الشيوعية، بعد أن كان التعامل مقتصرًا على الأحزاب الشيوعية فقط.

وقد انعكست هذه التحولات على ديناميات صنع القرار داخل الحزب، لكن دون أن تمسّ جوهر مركزية السلطة. فبرغم اتساع دائرة الجهات المشاركة في صياغة القرار، بقي القرار النهائي بيد الحزب، وتحديدًا في يدهيئة القيادة العليا المكوّنة من سبعة أعضاء يُعرفون باسم "السبعة الكبار". وتخضع عملية اختيارهم لتوازنات دقيقة ومساومات بين مراكز القوى ومجموعات المصالح داخل الحزب، التي تتقاسم المناصب العليا في أجهزة الدولة. كما يظل أمناء الحزب في الأقاليم

والمؤسسات الكبرى هم السلطة العليا في اتخاذ القرار، وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة بين صانع القرار وقاعدته الجماهيرية (شحرور، 2013).

السياسة الاستراتيجية ودور الرئيس في منظومة الحكم الصينية:

فيما يخص السياسة الاستراتيجية العامة للدولة، فإن تحديد ملامحها يتم من خلال المؤتمر العام للحزب الشيوعي الصيني، الذي يُعقد كل خمس سنوات، حيث تُعتمد خلاله التوجهات الكبرى التي تلتزم بها الحكومة بمختلف هيئاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية. أما المكتب السياسي للحزب، المكوّن من 21 عضواً، فيعقد اجتماعاته بصفة شهرية لمتابعة تنفيذ هذه التوجهات. كما تجتمع اللجنة المركزية للحزب، التي تضم 376 عضواً، مرة واحدة أو أكثر سنوياً لمراجعة أداء المؤسسات المختصة أو لاتخاذ قرارات جديدة وفقاً للتطورات المستجدة، أما السياسات التكتيكية اليومية، سواء المتعلقة بالشؤون الداخلية أو بالعلاقات الخارجية، فتُناط بالهيئات التنفيذية المختصة، كل في مجال اختصاصه.

دور الرئيس:

إن تعزيز سلطة رئيس الدولة يُعدّ عنصراً أساسياً لأي قوة كبرى تسعى لترسيخ نفوذها الدولي. ومع ذلك، تبقى صلاحيات الرئيس الصيني محدودة مقارنة بنظرائه في دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وبريطانيا. وقد أدرك الرؤساء الصينيون المتعاقبون هذه المحدودية، إذ حاول الرئيس هوجينتاو عام 2004 تعديل المادة (81) من الدستور لُتُضاف إليها عبارة "رئيس الجمهورية يدير شؤون البلاد"، بعدما كانت تقتصر على "يستقبل ضيوف الدولة"، كما أن الرئيس في الصين لا يُختزل في منصب "رئيس الدولة" فقط؛ السيادة موزعة بين الحزب، الدولة، والجيش. أنثروبولوجياً، هذا توزيع "طقوسي-مؤسسي" للهيبة والفعالية. جمع شي للمناصب الثلاثة هو إعادة تركيب لمسرح السيادة بحيث يتراكم "الرأس مال الرمزي" في شخص واحد ويكشف ذلك عن رغبته في توسيع صلاحياته التي كانت تُقَيّد بسبب احتفاظ سلفه جيانغ زيمين برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، مما مكّنه من التدخل في شؤون الحكم، ولذلك حرص الرئيس الحالي شي جين بينغ على تجنب هذا القيد، فجمع منذ البداية المناصب الثلاثة العليا: رئاسة الحزب، ورئاسة الدولة، ورئاسة اللجنة العسكرية المركزية، دون ترك أي منها لسلفه، وعملية تعديل المادة الدستورية أو اقتراح مجلس أمن قومي يزيدان "السلطة الميثية" للرئيس. لكن المقاومة من مراكز القوى تكشف أن السلطة التنظيمية موزعة شبيكياً (اللجان القيادية، الأجهزة التنظيمية، CMC) هنا يفيدنا بيير بورديو: أن الاسم والمنصب يخلقان رأس مال رمزي (Bourdieu, 2015, P 740)، لكن التحويل إلى قوة فعالة مشروط بحقول وقواعد داخلية كما سعى كل من جيانغ زيمين وهو جينتاو سابقاً إلى تعزيز نفوذهما من خلال اقتراح إنشاء مجلس للأمن القومي يرأسه رئيس الجمهورية، إلا أن هذه

المبادرة لم تلقَ القبول بسبب خشية مراكز القوى داخل الحزب من تركّز السلطة في يد شخص واحد.

القوى الجديدة المؤثرة في صناعة القرار:

مع تعذر إنشاء مجلس الأمن القومي، ظهرت ما تُعرف بـ مجموعات العمل القيادية المصغّرة، وهي هيئات مرنة تُشكّل وفق الحاجة وتُسنَد إليها مهام محددة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد. وتختلف تركيبها تبعاً لاختصاصاتها، وأصبحت تلعب دوراً محورياً في صياغة القرارات الحساسة داخل الدولة.

ومن أبرز هذه المجموعات:

المجموعة القيادية المصغّرة للشؤون الخارجية، التي كان يرأسها رئيس الدولة سابقاً، قبل أن ينتقل إشرافها إلى رئيس مجلس الوزراء وتصبح ذات دور ثانوي (بولال، 2024، ص 156).
المجموعة القيادية المصغّرة لشؤون الأمن القومي، التي أنشئت بعد فشل تأسيس مجلس الأمن القومي، وتزايد الحاجة إليها عقب أزمة الصواريخ مع تايوان عام 1996 وقصف حلف الناتو للسفارة الصينية في بلغراد عام 1999. وتجدر الإشارة إلى أن هويات أعضائها غير معلنة، ما يعكس طبيعتها الحساسة ودورها غير المعلن في توجيه القرار الأمني الصيني.

دور الوزارات والأمن والدفاع:

شهدت الصين كما هو العالم الذي توجد فيه تطورات وتغيرات متسارعة تصاعد معها دورها على الصعيد الدولي؛ حيث برزت قضايا وتحديات جديدة كالعولمة والبيئة ونزع التسلح؛ فدخلت عملية صناعة القرار في تعقيدات وتشابكات جديدة أدت معها إلى تنامي دور جهات في الدولة لاسيما مثل وزارة التجارة التي لعبت دوراً أكبر في عملية صناعة القرار على صعيد السياسة الخارجية بشكل تجاوز بكثير دور وزارة الخارجية (3) وبالتحديد منذ عام 1993 بعدما أصبحت سياسة الصين الخارجية في كثير من الأحيان اقتصادية بحتة؛ فوزارة التجارة هي التي تولت مهمة التفاوض لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وهي التي ترسم سياسة الصين الخارجية تجاه بعض المناطق التي توليها الصين أهمية في مجال تقديم المساعدات أو الاستثمارات مثل إفريقيا.

وهذا لا يمنع أن الجيش لا يزال يحظى بنسبة تمثيلية جيدة في الهيئات القيادية للحزب والدولة وهي تعبر عن مدى النفوذ الذي لا يزال يتمتع به؛ حيث تصل نسبة تمثيله في اللجنة المركزية للحزب إلى ما يقارب 20%، كما يحوز نسبة 10% في المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان). ويحظى الجيش أيضاً بنفوذ قوي خارجياً حيث نجح في إقامة شبكة علاقات خارجية واسعة مع جيوش دول

أخرى سواء من خلال مبيعات وصفقات السلاح التي يجريها أو من خلال انخراط الصين السريع والمتزايد في قوات حفظ السلام الدولية. وكذلك من خلال المشاركة بالمانورات العسكرية المشتركة التي يجريها مع جيوش دول أخرى (اليوم السابع، 2024).

تأثير البيئة الخارجية :

تتمثل المتغيرات الخارجية، في المعطيات المميزة للجوار الإقليمي الصيني، وتحولات النظام الدولي؛ فعلى المستوى الإقليمي تؤثر جملة من التحولات على عملية صنع القرار، خاصة منها طبيعة علاقات الصين مع دول مؤثرة، وقضايا مهمة ففيما يخص قضية انتشار الأسلحة النووية في العالم، أثير ذلك كثيرا على توجهات السياسة الخارجية الصينية، ومع ازدياد حدة الأزمة النووية لكوريا الشمالية خلال الصيف الحالي اتجهت الأنظار نحو أعضائها في أمريكا و"بيونج يانج" كما كان دور بكين كطرف ثالث يحظى باهتمام غير كبير رغم أنه على مستوى عالٍ من الأهمية. وبعد مرور فترة طويلة من الصمت الذي التزمته الصين فقد تدخلت بجرأة شديدة في النزاع عن طريق تعطيلها لشحنات البترول إلى كوريا الشمالية وارسالها مبعوثين رفيعي المستوى إلى بيونج يانج بالإضافة إلى تحويل قواتها إلى الحدود الصينية الكورية وتنظيمها لسلسلة من المباحثات الثلاثية في بكين. ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الصين عن ممارستها للضغط.

حيث قامت أيضاً خلال الصيف الحالي باحتجاز سفينة ملاحية لكوريا الشمالية نتيجة لبعض الخلافات التجارية بينهما تلاه العديد من الزيارات التي قام بها نائب وزير الخارجية الصينية "ديابينجو" بين "واشنطن" و"بيونج يانج" في محاولة منه التأكيد على سلسلة جديدة من المباحثات، وبصفة عامة فإن تلك المبادرات تسير في اتجاه مناف تماماً لتيار السلبية وعدم التحمل لأعباء المسؤولية الذي كانت تتبعه الصين تجاه القضية النووية الكورية منذ عقد مضى. بالإضافة إلى أن تلك المبادرات أيضاً تعد طفرة تحول هائلة في حد ذاتها على الرغم من أن الصين لازالت في طريقها لتحقيقها وذلك باعتبار الصين لاعباً له دور فعال في ميدان الصراع الدولي في الوقت الراهن. وخلال السنوات الأخيرة بدأت الصين تتخذ خطوات توصف بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضراً وثقة بالنفس ولكنها في بعض الأحيان تبدو أكثر بنائية إزاء الشئون الإقليمية والعالمية (الحلواني، 2024).

وعلى العكس مما كان معروفاً خلال العقد الماضي فإن الصين باعتبارها أكبر دول العالم سكاناً تقوم الآن بتطبيق نظام دولي جديد، حيث تبنت كوكبة كبيرة من المؤسسات والمبادئ والمعايير الدولية الراهنة من أجل تعزيز مصالحها الدولية حتى إنها سعت من أجل إضافة بعض الملامح التطويرية لهذا النظام ولكن بصورة محدودة.

ونظرا للتحول الحاصل في العلاقات الدولية، بسبب زيادة عوامل الاعتماد المتبادل، وأهمية توسيع العلاقات والانضمام للتكتلات العالمية، عملت الصين على مواكبة هذا التغير. ومن أكثر شواهد التغير وضوحاً منذ منتصف التسعينيات هو ما قامت به الصين من زيادة حجم وعمق علاقاتها الثنائية إلى جانب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية وتعميق إسهاماتها في المنظمات القيادية متعددة الجوانب، من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وتأسيس منظمة شنغهاي، ومنظمة الآسيان، ومنظمة التعاون للمحيط الهادي (أبك)، وتنظيمها لمنتدى الصين إفريقيا. بالإضافة إلى تقديمها يد العون في توجيه القضايا الأمنية الدولية، ونتيجة لهذه التطورات أصبحت سياساتها الخارجية في صنع القرار أقل من الناحية الفردية وأكثر من الناحية المؤسسية عن ذي قبل، كما أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تحضراً في التعبير عن أهدافهم.

وبصورة أشمل فقد اختلفت التصورات الخاصة بقوانين السياسة الخارجية، فبدلاً من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة في ظل ولاية كل من "ماوزي دونج" و"دينج زياو بينج" فقد أصبحت الصين إحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة. كما جعلت هذه التحولات وضرورة التكيف معها صنع القرار في الصين؛ يتصف بمرونة أكثر، والتحول إلى دوائر مؤسسية أكثر فأكثر (ضميري، 2008، ص 21)

البيئة السيكلوجية وأثرها على صناعة القرار:

لقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم، وتداولها السلمي على الحكم في تطوير أساليب وآليات صنع القرار في الصين، فالفلسفة والذهنية الصينية فريدة من نوعها، فعندما تقدمت السن بـ "ماوتسي تونغ" ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني المتواضع والبالغ الكفاءة "شوان لاي"، ولم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد "دنجهسيابونغ"، وعندما بلغ الكبر بهذا الأخير اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة، ولكنه كان بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة، و"جيانغ زيمين" عندما واجه نفس الاختيار، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، وترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين وإدارتها في القرن الحادي والعشرين.

وبالنسبة للقيادة الجديدة فقد جرى إعدادها مسبقاً للعب أدوار مستقبلية، فقد تولّى "هوجنتاو" منصب نائب الرئيس لمدة خمس سنوات، وذلك بعد أن تم تصعيده من العمل العسكري والحزبي، ونفس الشيء بالنسبة لرئيس مجلس الدولة "ونجياباو"، الذي كان بدوره نائباً لرئيس الوزراء على مدى خمس سنوات، وهنا تتجلى العبقريّة الصينية حيث أن قائداً المسيرة الجديدة متمرسان على الحكم والإدارة والجانب العسكري، عندما سئل "جيانغ زيمين" عن

مستقبل الصين قال أنه يحس بالاطمئنان لأنه يعرف أن شابا مثل "هوجنتاو" هو نائب الرئيس، وأن مقاليد أمور الصين بين يديه، وبذلك عبر "جيانغ" عن الحكمة البالغة التي تراكمت عبر السنين في حضارة عريقة وديناميكية (محمد نعمان، 2003).

وقد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد ماو كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة (Good Father): فكان ماو بمثابة "الأب الإله"، ثم جاء بعد ذلك حكم "دينج" ليفتح آفاقاً جديدة حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة.

وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد أيضاً تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة، ومن أحد محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية، والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة"، كما قامت بكين في أواخر عام 2000 بتأسيس "مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي". كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، وأيضاً فإنه من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب (الحلواني، 2024، ص4).

وقد عملت الصين أيضاً على تنوع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة وأمن خارجها. فعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دوراً بارزاً كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلية، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة في تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي. هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة في مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقارير، إلى جانب تصميم بعض المختبرات السياسية، حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظائريهم من الخبراء الدوليين بالإضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية.

وهناك أيضاً عامل آخر كانت له بصمة واضحة في تطوير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشؤون العالمية. فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي في خلال العشر سنوات الماضية، ولكن في الوقت الراهن يستطيع النقاد أن يتناولوا كل تلك القضايا

بالدراسة في آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بفرض تفعيل وهيكله الدبلوماسية الصينية. وفي الوقت نفسه فقد بدأت فئة من الصينيين تضم مسئولو الإعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعي والصحف اليومية الشعبية تجرى مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة بالاستعانة بالإدارة الصريحة للمحللين الجدد حتى إن بعض الصحف وخاصة "الهوانكشيباو" (أوقات عالمية) و"النانفانجزمو" (نهاية الأسبوع الجنوبي) قد نشرت بعض الآراء المطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية.

أما عن الأسلوب الذي يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة وهو ما أثمرته نتائج التدريب المناضل الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الإصلاح حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلاً في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا وأمريكا. كما عملت أيضاً على تعزيز فكرة تجديد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها في شتى المجالات.

صحب تلك التغييرات في الواقع حملة صينية جديدة لتعميم وتعزيز السياسة الخارجية للدولة. ففي خلال العقود الماضية كانت المناظرات والتلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية والتقارير الإخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية، ثم تغير الوضع مؤخراً حيث أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي، من أجل تحسين صورتها بين الدول. وطبقاً لذلك فقد بدأت الصين في منتصف التسعينيات في إصدار الأوراق البيضاء الحكومية المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية من أجل التعزيز والدفاع عن آرائها

خاتمة :

في الأخير، يمكن القول إنَّ الأنثروبولوجيا السياسية تشكّل عنصراً محورياً في فهم السياسة الصينية، إذ تساعد على تفسير كيفية تفاعل البنية الاجتماعية والثقافية المتنوعة داخل الصين مع قرارات الدولة وسلوكها السياسي داخلياً وخارجياً. فالتعدد القومي والثقافي، إلى جانب منظومة القيم الكونفوشيوسية والولاء للجماعة، أسهم في ترسيخ نموذج سياسي يقوم على الانسجام الاجتماعي والمركزية في الحكم. ومن خلال هذا المنظور، يتضح أن السياسة الصينية ليست مجرد نتاج لعوامل اقتصادية أو استراتيجية فحسب، بل هي أيضاً انعكاس لتاريخ طويل من التقاليد الاجتماعية والثقافية التي تشكّل هوية الصين المعاصرة وتوجّهها في تعاملها مع العالم.

قائمة المصادر والمراجع:

- بولال، ع. (2024). *البدائل الأسبوعية للسياسة الخارجية الجزائرية – دراسة استشرافية 2017-2037 الصين /نموذجاً*. الجزائر: أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3.
- عبد الحى، و. &، اخرون. (2002). *آفاق التحولات الدولية المعاصرة*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- شحرور، ع. (2013, 11 02). *صناعة القرار في الصين.. مراكزها وتطورها*. مركز الجزيرة للدراسات. <http://studies.aljazeera.net/issues/2013/11/201311137631298783.htm.p1>
- اليوم السابع. (2024, 02 04). *الصين ترفع ميزانية الدفاع وتنفق أكثر على الأمن*. اليوم السابع. <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=968224>
- الحلواني، ش. (2024, 02 03). *دبلوماسية الصين الجديدة*. "الاهرام". <http://www.ahram.org.eg/ecps/ahram/2001/1/1.p1>
- ضميري، ع. (2008). *الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر*. باتنة: مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- جلال محمد نعمان. (2003). *تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات والأبعاد. السياسة الدولية*، 28.
- C. Scott, J. (1998). *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*. Yale University Press.
- M.Glassman, R. (1989). *Max Weber — Economy and Society*. New Jersey: William Paterson College.
- J. Perry, , E., & Selden, M. (2010). *Chinese Society Change, Conflict and Resistance*. Routledge Asia's Transformations.
- Bourdieu, P. (2015). *Sociologie générale Cours au Collège de France (1981-1983)*. Paris, : Raisons d'agir.
- In English**
- Boual, A. (2024). *Asian Alternatives to Algerian Foreign Policy - A Prospective Study 2017-2037: China as a Model*. Algeria: PhD Thesis, University of Algiers 3.
- Abdelhai, W., et al. (2002). *Prospects for Contemporary International Transformations*. Amman: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.
- Shahrour, A. (2013, November 2). *Decision-Making in China: Its Centers and Development*. Retrieved from Al Jazeera Center for Studies: <http://studies.aljazeera.net/issues/2013/11/201311137631298783.htm.p1>
- Youm7. (2024, February 4). *China Increases Defense Budget and Spends More on Security*. Retrieved from Youm7: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=968224>

Al-Halwani, S. (2024, 02 03). "China's New Diplomacy." Retrieved from Al-Ahram: <http://www.ahram.org.eg/ecpps/ahram/2001/1/1.p> 1

Damri, A. (2008). Political Actors and Their Role in Public Policy Making in Algeria. Batna: Master's Thesis in Political Science, Department of Political Science, Hadj Lakhdar University, Batna.

Jalal, Muhammad Naaman. (2003). Handing Over the Flag in Chinese Leadership: Implications and Dimensions. International Politics, 28.